

تطلعات الباحثين والممارسين التربويين لتفعيل دور البحث التربوي في الجزائر

Aspirations of educational researchers and practitioners to activate the role of Educational Research in Algeria

إلهام ماضي،

جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 02،

Ilhem.madi@univ-constantine2.dz

أحمد زردومي

جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 02،

Ahmed.zerdoumi@univ-constantine2.dz

تاريخ القبول: 2025/10/09

تاريخ الاستلام: اليوم 2025/05/02

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع البحث التربوي في الجزائر، من خلال استكشاف تطلعات الباحثين والممارسين التربويين نحو تفعيل دور البحث التربوي، كما تسعى إلى تحديد أبرز العقبات التي يواجهونها أثناء إجراء البحوث التربوية وتطبيق نتائجها، بالإضافة إلى تقديم الحلول الممكنة لها، واقتراح رؤى لتفعيل دور البحث التربوي في الجزائر. طبقت الدراسة على عينة مكونة من 34 باحثاً وممارساً تربوياً في مختلف الأطوار الدراسية بولاية قسنطينة. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت البيانات باستخدام المقابلة والاستبيان. تكون الاستبيان من 4 محاور، وضم 10 أسئلة مفتوحة.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:
من أهم التطلعات والمقترحات المقدمة لتفعيل دور البحث التربوي في الجزائر
من وجهة نظر الباحثين والممارسين التربويين : تثمين البحث التربوي وتقديم
الدعم المادي والمعنوي للباحثين، تقليص الإجراءات البيروقراطية، إنشاء
مراكز بحث متطورة وقواعد بيانات رقمية، تعزيز التعاون العلمي بين الهيئات
البحثية، ربط البحث التربوي بالواقع الميداني وقابليته للتطبيق، تأهيل وتدريب
الكفاءات البحثية وإتاحة الفرصة لها للمساهمة في حل المشكلات التربوية.

الكلمات المفتاحية: البحث التربوي، تطلعات، الباحثين، الممارسين التربويين.

Summary :

This study aims to shed light on the reality of educational research in Algeria by exploring the aspirations of researchers and educational practitioners regarding the activation of its role. It also seeks to identify the main obstacles they face in conducting educational research and applying its results, in addition to proposing possible solutions and offering visions for enhancing the role of educational research in Algeria.

This study was conducted on a sample of 34 researchers and educational practitioners from various educational levels in the Wilaya of Constantine. It adopted a descriptive-analytical approach, and data were collected using interviews and questionnaires. The questionnaire consisted of 4 axes and included 10 open-ended questions.

This study concluded with a set of findings, the most important of which are:

Among the key aspirations and proposals for enhancing the role of educational research in Algeria - according to the perspectives of researchers and educational practitioners - are: valuing educational research, providing both material and moral support to researchers, reducing bureaucratic procedures, establishing advanced research centers with digital databases, strengthening scientific collaboration among research institutions, linking educational research to field realities to

ensure applicability, as well as training and qualifying research competencies and providing them with opportunities to contribute to solving educational problems.

Keywords: Educational Research; Aspirations; Researchers; Educational Practitioners.

إلهام ماضي : ilhem.madi@univ-constantine2.dz

أولاً: مقدمة:

شهد النظام التربوي في الجزائر بعد الاستقلال تزايداً كبيراً في عدد المتعلمين والأطر التعليمية والمؤسسات التربوية، وقد أفرزت هذه الزيادات العديد من التحديات والرهانات، خصوصاً وأن النظام التربوي ملزم بمسايرة التطورات العالمية في المناهج والبرامج التعليمية، ومطالب أكثر من أي وقت مضى بالاهتمام بالجانب الكيفي، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الإصلاح التربوي تعديلاً وتنقيحاً وتحسيناً للمناهج والبرامج التعليمية والتكوينية، سواء للمعلم أو للمتعلم على حد سواء، وللمنظومة التربوية عموماً. غير أن هذا الأخير لا يأتي من فراغ، بل ينطلق من البحوث التربوية التي ينجزها الباحثون المختصون والممارسون التربويون في المؤسسات التربوية.

يعد البحث التربوي الركيزة الأساسية لتطوير المنظومة التعليمية، إذ يسعى إلى الارتقاء بها وتحسين جودة مخرجاتها، وهو وسيلة فعالة لفهم التحديات التي تواجهها باستمرار، والتوصل إلى حلول مناسبة تدفع بها قدماً نحو تحقيق الجودة الشاملة. وفي هذا السياق، يسعى الباحثون والممارسون التربويون إلى تعزيز دوره ليصبح أكثر فعالية في السياسات والممارسات التربوية.

وقد أدركت المجتمعات أهمية البحث التربوي ودوره الفعال في تطوير النظام التعليمي، فأنشأت مؤسسات ومنظمات دولية وإقليمية تعنى بالبحث التربوي، مثل منظمة الألكسو والمعهد العربي للتربية لدول الخليج، وأقيمت مؤتمرات وندوات دولية جعلت من البحث التربوي محورياً أساسياً لها، مثل المؤتمر العلمي الخامس للبحث التربوي العربي ومجتمع المعرفة المنعقد في نوفمبر 2017 بالقاهرة. كما نُظمت مسابقات لأفضل بحث تربوي، مثل جائزة حمدان- الألكسو للبحث التربوي المتميز في دورته 27 للعام 2024

تحت رعاية منظمة الألكسو. وقد حذت الجزائر حذو هذه الدول، فبعد الاستقلال تم تأسيس المعهد الوطني للبحث في التربية، والذي أصبح هيئة مستقلة ذات طابع علمي وتكنولوجي في سنة 2016، ثم نُصِّبَت نخبة من الكفاءات والباحثين لشغل مناصب دائمة فيه، وهكذا أصبحت هذه المؤسسة مركزا علميا هاما يستقطب الباحثين والممارسين التربويين من مختلف ربوع الوطن. إلى جانب ذلك، شُيدت مراكز بحثية وأقطاب ومراكز جامعية تعنى بالبحث التربوي وبتكوين الباحثين والأطر التربوية.

لقد أتاح المعهد الوطني للبحث في التربية الفرصة للكفاءات والأطر التربوية لممارسة البحث التربوي في مؤسساته، والمساهمة في فعالياته العلمية، والنشر في مجلاته التربوية، حيث أسهم في نشر العديد من البحوث التربوية المتميزة. ومن جهة أخرى، أصدرت المخابر البحثية والجامعات بحوثا تربوية لا تقل أهمية عن نظيرتها في المعهد الوطني للبحث في التربية، إلا أن هذه البحوث في معظمها لا يتم الاستفادة من نتائجها، وتظل حبيسة رفوف المكتبات الجامعية والمراكز البحثية، فتهدر بذلك جهود علمية قيمة، فلا هي نشرت، ولا نتائجها طبقت على أرض الواقع، ومن هنا تبرز الحاجة إلى تفعيل هذه البحوث وتحويل نتائجها إلى ممارسات تربوية ملموسة.

في هذا الصدد، ظهرت دراسات عدة تناولت مشكلة تفعيل دور البحث التربوي في النظام التعليمي، نذكر منها دراسة "عمرو عيسى وقدرية السلنّي"¹، التي هدفت إلى التعرف على الإطار المفاهيمي للأزمة التعليمية، وتسليط الضوء على بعض الأزمات التي يعاني منها التعليم قبل الجامعي في مصر، والوقوف على واقع البحث التربوي في مصر وأهم معوقاته، إلى جانب اقتراح متطلبات لتفعيل دوره في مواجهة هذه الأزمات. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى النتائج التالية:

- ضرورة تعزيز الشراكة والتعاون بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم.
- تنظيم لقاءات وورشات عمل تجمع أصحاب المؤهلات العليا وأعضاء هيئة التدريس لإيجاد حلول للمشكلات التربوية.
- ضرورة تحديد عوامل القوة والضعف في مختلف جوانب المنظومة التعليمية.
- وفي السياق ذاته، نجد دراسة "فتون أحمد الغفير"²، التي سعت إلى التعرف على متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في بناء مجتمع المعرفة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية بجامعة دمشق. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الاستبانة على عينة تضم 52 مبحوثاً من أعضاء هيئة التدريس.
- من أهم نتائج الدراسة:
- أكدت أهمية محاور الاستبانة في تحديد المتطلبات الضرورية لتفعيل دور البحث التربوي في بناء مجتمع المعرفة.
- جاءت متطلبات تفعيل دور البحث التربوي مرتبة كالتالي: تطبيق المعرفة التربوية، ثم استيعابها، ثم إنتاجها.
- لم تؤثر متغيرات الجنس أو الدرجة العلمية أو الخبرة في استجابات أفراد العينة.
- وقد خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات، منها:
- تنمية مهارات الباحثين التربويين (الإحصاء التربوي واستخدام المنهجيات البحثية الحديثة،...).
- توظيف تكنولوجيا المعلومات لتسهيل نشر المعارف التربوية والوصول إليها.

- إنشاء حاضنات تربوية لتطوير الأفكار البحثية وتجسيدها في مشاريع متكاملة.

- دعم الباحثين لإجراء دراسات تقييمية للأنظمة التربوية وتطويرها.

- إجراء دراسات استشرافية وتنظيم مؤتمرات وورش عمل لرفع الوعي بأهمية البحث التربوي في بناء مجتمع المعرفة.

أما دراسة "ياسر فتحي الهنداوي المهدي وآخرون"³، فقد هدفت إلى تحليل العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية، وتسليط الضوء على واقع صناعة السياسة التعليمية في سلطنة عمان ودور البحث التربوي فيها. وسعت إلى اقتراح مجموعة من الآليات لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية.

استندت الدراسة إلى استطلاع آراء الخبراء والباحثين والممارسين، واشتملت عينة الدراسة على 63 مبحوثاً (باحثين وممارسين بوزارة التربية والتعليم). توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها:

- عدم وجود سياسة تعليمية مكتوبة في السلطنة، وأنها تنحصر في مجموعة من المبادئ المتبعثرة في الوثائق الرسمية.

- غياب مراكز بحثية تربوية متخصصة تابعة للوزارة.

- صعوبة وصول نتائج البحوث والدراسات التربوية للممارسين في

الميدان، مما يحد من استفادتهم منها.

من خلال استعراض هذه الدراسات، يتضح وجود أوجه تشابه واختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، فعلى سبيل المثال، تشترك دراستنا مع دراستي "عمرو عيسى وقدرية السلنتي"، و"فتون أحمد الغفير" في استخدام المنهج الوصفي، وتناول معوقات أو مشكلات البحث التربوي في دراسة "عمرو عيسى وقدرية السلنتي"، وأيضاً في تفعيل البحث التربوي الذي تناولته الدراسات الثلاثة، كما تشترك مع دراسة "ياسر المهدي" في نوع

العينة، وفي بعض النتائج مع دراسي كل من "عمرو عيسى وقدرية السلنتي"، و"فتون أحمد الغفير". بينما تختلف مع دراسة "ياسر المهدي" في المنهج المتبع، وفي النتائج مع الدراستين الثانية والثالثة. لقد ركزت الدراسات على آليات وسبل الاستفادة من البحث التربوي وتطبيق نتائجه في الممارسات التربوية، كما أشارت الدراسة الثانية إلى أهمية تنمية مهارات الباحثين، على اعتبار أنهم المحرك والمسير للبحوث التربوية، وهو ما يقودنا إلى نظرية رأس المال البشري، التي تؤكد على الاستثمار في العنصر البشري عبر التعليم والتدريب، بوصفه موردا يعزز الإنتاجية، وعلى هذا الأساس تهتم الجامعات والمؤسسات البحثية والتربوية بتكوين وتأهيل الباحثين والأطر البحثية والتربوية، لرفع كفاءتهم وفعاليتهم في ممارساتهم البحثية.

1. مشكلة الدراسة:

رغم أهمية البحث التربوي ودوره الفعال في تطوير النظام التعليمي، إلا أن دوره في المؤسسات التربوية لا يزال محدودا، فعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف الباحثين والممارسين التربويين وأصحاب القرار، ورغم وجود بحوث تربوية وفيرة ومتنوعة، إلا أن ضعف تفعيلها في الواقع التعليمي يسهم في اتساع الفجوة بين النظرية والتطبيق، ويحد من الاستفادة منها. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى فهم تطلعات الباحثين والممارسين التربويين، انطلاقا من كونهم الفاعلين الأساسيين لتعزيز دور البحث التربوي في الجزائر.

في ضوء ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ماهي تطلعات الباحثين والممارسين التربويين في الجزائر نحو تفعيل دور البحث التربوي.

تتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

(أ) ما هي التطلعات المستقبلية للباحثين والممارسين التربويين لتعزيز دور البحث التربوي في الجزائر؟

(ب) ما هي أبرز العوائق التي تواجه الباحثين والممارسين التربويين عند إجراء البحوث التربوية وعند تطبيق نتائجها؟

(ت) ما هي سبل مواجهة المشكلات التي تعترض الباحثين والممارسين التربويين عند تطبيق نتائج البحث التربوي؟

(ث) ما هي الرؤى المقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في الجزائر من وجهة نظر الباحثين والممارسين التربويين؟

2. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسلط الضوء على واقع البحث التربوي في الجزائر من خلال :

- التعرف على تطلعات الباحثين والممارسين التربويين لتعزيز دور البحث التربوي في الجزائر.

- الوقوف على أبرز العوائق التي تعترضهم عند إنجاز البحوث التربوية وعند تطبيق نتائجها، وسبل مواجهتها.

- تقديم مقترحات تفعيل دور البحث التربوي من وجهة نظرهم.

ثانياً: مفاهيم الدراسة:

1. البحث التربوي:

تعرف منظمة الألكسو البحث التربوي بأنه النشاط الذي يتيح قاعدة معلومات شاملة وواضحة، ويساعد في رسم السياسات التربوية والتخطيط الاستراتيجي للنظام التعليمي، مما يساهم في تحقيق التطور المنشود في العملية التعليمية وبلوغ الأهداف المجتمعية المرجوة.⁴

تطلعات الباحثين والممارسين التربويين لتفعيل دور البحث التربوي في الجزائر
، إلهام ماضي، أحمد زردومي

وفي دراستنا يقصد به الجهود العلمية المنظمة التي يقوم بها الباحثون في الجامعات والمراكز البحثية، والممارسون التربويون في ظل النظام التربوي الجزائري للوصول إلى حل للمشكلات التربوية المستعصية.

2. تطلعات:

هي الآمال والرغبات التي يسعى الباحثون والممارسون التربويون إلى تحقيقها مستقبلا، والتي تعكس مستوى طموحاتهم وتطلعاتهم نحو البحث التربوي في الجزائر.

3. الباحثين:

وهم أفراد متخصصون ينتمون إلى مؤسسات علمية (مؤسسات أو مخابر بحثية، جامعات)، يتولون دراسة قضايا ومشكلات النظام التربوي بطريقة علمية، بهدف فهمها وتحليلها وإيجاد الحلول لها.

4. الممارسين التربويين:

وهم الأطر التربوية العاملة في مجال التربية والتعليم، الذين يشاركون بشكل مباشر في العملية التعليمية كالأساتذة والمعلمين، أو يشرفون على تسييرها كالمفتشين البيداغوجيين، والقيادات التربوية (مدراء المؤسسات التربوية)، والذين يساهمون في إجراء البحوث التربوية أو تطبيق نتائجها في الممارسات التربوية داخل الصفوف الدراسية، والمنظومة التربوية ككل.

ثالثا: البحث التربوي في الجزائر:

1. أسس البحث التربوي في الجزائر:

يستند البحث التربوي على مجموعة من الأسس والمبادئ تتيح له تحقيق أهدافه التربوية، والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

✓ التجديد التربوي: وذلك من خلال إصلاح النظام التربوي وتطويره ومواكبته للتطورات العالمية.⁵

إن المتتبع لتطورات النظام التربوي الجزائري في السنوات الأخيرة يلتبس سمات التحديث والتجديد التربوي الذي طرأ على المنظومة التعليمية، كتبني مختلف المقاربات البيداغوجية (المقاربة بالأهداف، المقاربة بالكفاءات، ...)، رقمنة قطاع التربية، التعليم عن بعد، الاهتمام بالذكاء الاصطناعي والروبوت التعليمي، وغيرها من الإصلاحات التي تسعى إلى مسايرة المستجدات العالمية.

✓ التخطيط التربوي: " هو مجموعة التدابير المعتمدة والموجهة بالقرارات والإجراءات العلمية لاستشراف المستقبل، وتحقيق أهدافه من خلال الاختيار بين البدائل والنماذج الاقتصادية والاجتماعية لاستغلال الموارد البشرية والطبيعية والفنية المتاحة إلى أقصى حد ممكن لإحداث التغيير المنشود".⁶

إن التخطيط التربوي جزء لا يتجزأ من التخطيط الوطني العام، فهو مرتبط بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والسياسية، والتخطيط التربوي في الجزائر تشاركه عدة هيئات كمصلحة التخطيط بوزارة التربية والتعليم ومديريات التربية وغيرها من الهيئات، كما تضع وزارة المالية هي الأخرى خططا سنوية لفائدة قطاع التربية، وكل هذه الهيئات تعمل في بوتقة واحدة بهدف تحقيق التنمية الشاملة.

✓ تنظيم وتنسيق البحوث التربوية: يكون التنظيم بتحويل الأهداف والخطط التعليمية إلى خطوات إجرائية، لتطبيقها في المؤسسات التربوية، وأيضا تنظيم المسؤوليات وتحديد المهام بين الأفراد داخل المؤسسة الواحدة، وبين كل وحدة من وحداتها، وبين الهيئات البحثية الأخرى. أما التنسيق فيتم عبر التعاون وتنسيق الجهود بين الأجهزة البحثية التي تجري البحوث التربوية، والأجهزة الأخرى التي تستفيد من نتائجها.⁷

إن تنظيم البحوث التربوية في الغالب يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنسيق، ففي منظومتنا التربوية توجد مصلحة للتنظيم الإداري على مستوى مديريات التربية عبر مختلف ربوع الوطن، وهي مكلفة بتنفيذ الخطط التربوية التي وضعتها هيئة التخطيط التربوي، وتحويلها إلى ممارسات قابلة للتطبيق في البيئة التربوية، وتوزع في شكل مهام يكلف بها كل فرد بحسب رتبته ووظيفته، وهكذا تنسق الجهود لضمان سير العمل بسلاسة ولتحقيق الأهداف المسطرة. ويشكل مفتشي التربية الوطنية حلقة الوصل والتنسيق للبحوث التربوية، فهم مصدر للبيانات والاحصائيات المستسقة من مقاطعاتهم التربوية التي يشرفون عليها، وهم قناة لنقل التوجيهات والقرارات الوزارية، ويتم التنسيق بين جهودهم من خلال تجميع التقارير الدورية والسنوية التي ترسل إلى وزارة التربية، كما لا يغفل دورهم في تأليف الكتب المدرسية والقيام بالبحوث التربوية، والتي تعد من ضمن مهامهم كما أقرته المنشورات الوزارية.

✓ متابعة وتقويم البحوث التربوية: إن متابعة البحوث تعني تتبع عملية التنفيذ مرحلة بمرحلة، وتحديد مدى تحققها من عدمه، وتوقع احتمال الخروج عن الخطة البحثية، ومن ثم تفادي ذلك قبل وقوعه، والمتابعة لا تكون فقط في التنفيذ، بل تتجاوز ذلك إلى عملية تطوير فاعلية البحوث التربوية من خلال التغذية الراجعة. أما التقويم فهو عملية تسعى إلى معرفة مدى تحقيق الأهداف المسطرة، وهو بمثابة مقياس يحدد نقاط القوة والضعف في خطط البحوث التربوية. ويهدف تقويم البحوث التربوية إلى قياس مدى وأسلوب تطويرها وتحديث المخرجات التربوية ومستوى فعاليتها، والتي من خلالها يمكن تحقيق النتائج المرجوة.⁸

كما أشرنا سابقا عن ترابط بعض الأسس فإن عملية المتابعة والتقييم أيضا مترابطتان، فالمتابعة يليها التقييم ثم التقييم، فعلى مستوى المؤسسات البحثية التابعة لوزارة التربية توجد مصالح مختصة بمتابعة البحوث التربوية وتقييمها، فمثلا على مستوى المعهد الوطني للبحث في التربية يوجد قسم متابعة البحث والتكوين عن طريق البحث، وهو مكلف بحسب ما ورد في المادة الرابعة من قرار تحديد التنظيم الداخلي للمعهد الوطني للبحث في التربية ب: "ضمان متابعة مشاريع البحث للمعهد وتقييمها.... مراقبة إعداد أدوات متابعة ومراقبة مشاريع البحث ووجاهتها، المساهمة في متابعة تقدم المشاريع طبقا لأحكام العقود المبرمة... مساعدة المجلس العلمي في تقييم مراحل المشاريع ومعالجة الفوارق والإجراءات التصحيحية التي ينبغي اتخاذها".⁹

كما توجد على مستوى المعاهد الوطنية لتكوين موظفي قطاع التربية الوطنية أيضا مصلحة المتابعة والتقييم، ومصلحة الدراسات والبحث التربوي، وهي أيضا إحدى مؤسسات البحث التربوي التي تتشابه في بعض مهامها مع المعهد الوطني للبحث في التربية، وكلها جهود توجه لتنمية وتطوير قطاع التربية.

✓ المناخ البحثي الداعم: إن توفير البيئة البحثية الداعمة والمحفزة تجعل البحث التربوي أكثر فعالية في تطوير الممارسات التربوية وتحقيق غاياتها.¹⁰

إن توفر البيئة البحثية الداعمة يعتبر حافزا لإجراء البحوث التربوية، إذ تسهل من مهام الباحث وتمنحه دعما معنويا يجعله يمضي قدما في إنجازاته البحثية، ففي جامعاتنا مثلا هناك اتفاقيات شراكة بين الجامعات والمؤسسات العمومية وحتى الخاصة تنص على تقديم تراخيص وتسهيلات للباحثين في ميدان دراساتهم، كما أن الممارسين التربويين والباحثين

التابعين لوزارة التربية الوطنية كالمعهد الوطني للبحث في التربية، يمنح لباحثيه صلاحيات وامتيازات تسهل مهمتهم البحثية، وتسمح بجمع المعلومات والبيانات بسلاسة، كما يتم التكفل بتلبية باحتياجاتهم من قبل هياكل الدعم، وكل هذا يضمن لهم بيئة بحثية ملائمة للقيام بمهامهم البحثية المنوطة بهم.

✓ إعداد الباحثين التربويين: وهو تكوين أطر بحثية ذات كفاءات وقدرات ومهارات علمية تخولها لتولي مهمة البحث التربوي بكل كفاءة وفعالية. إن إعداد الباحثين التربويين في الجزائر يقع على عاتق الجامعات والمعاهد، ثم يُوكل إلى المؤسسات البحثية ومعاهد التكوين عند الالتحاق بمنصب باحث في إطار برامج التكوين المهني الذي تسطره وزارة التربية لمستخدميها.

✓ تمويل البحث التربوي: تتعدد مصادر تمويل البحث التربوي في الجزائر، إذ تتشارك فيه عدة هيئات.

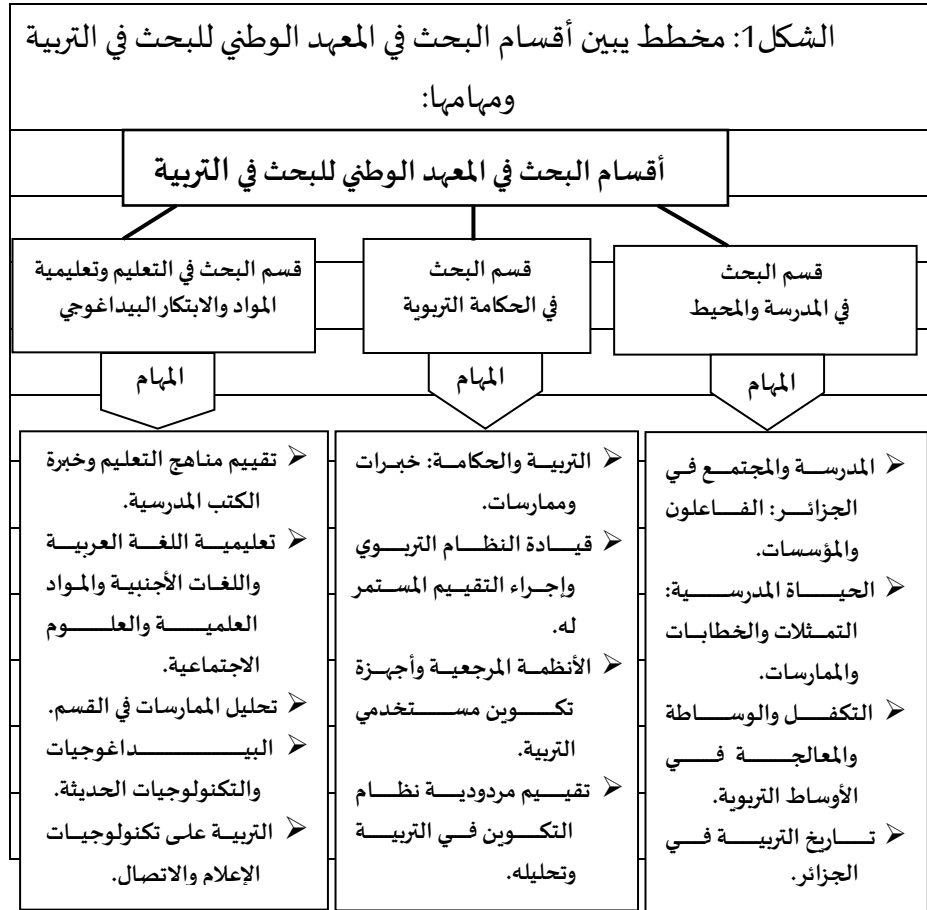
إن تمويل البحث التربوي يندرج ضمن الميزانية العامة الموجهة للبحث العلمي والتطوير، إذ "بلغت نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير 0.54% من الناتج المحلي في الجزائر سنة 2017"¹¹. وفي تصريح الوزير الأول "بن عبد الرحمن، في كلمة ألقاها خلال إشرافه، باسم رئيس الجمهورية، على تنصيب المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات، أن الإنفاق على البحث العلمي والتطوير وصل إلى ما يقارب 57 مليار دج ما بين 2015 و 2021، أي بمعدل يفوق 8 مليار دج في السنة"¹².

كما تساهم وزارة التربية الوطنية في ميزانية البحث التربوي في المؤسسات التابعة لها كالمعاهد الوطنية لتكوين موظفي قطاع التربية الوطنية، ...
2. أولويات البحث التربوي في الجزائر:

قبل التعرّيج على أولويات البحث التربوي لابد لنا من التطرق إلى أهداف البحث التربوي في الجزائر، فهو وكما ورد في المادة 90 من الفصل الثالث الموسوم بالبحث التربوي والوسائل التعليمية، "يهدف إلى التحسين المستمر لمردود المؤسسة التربوية ونوعية التعليم الممنوح، كما يسمح بتجديد المحتويات والطرائق والوسائل التعليمية"¹³. وهنا نستنتج أن أهداف البحث التربوي في أي مجتمع تركز على عملية التحسين والتطوير والتجديد في المدخلات والمخرجات والعمليات التربوية في ظل النظام التربوي، بغرض مواكبة التطورات العالمية وتحقيق الجودة والتنمية المستدامة...

أما الأهداف الرئيسية للمؤسسات المكلفة بالبحث التربوي في الجزائر كما وردت في المادة 60 من فصل البحث التربوي، فهي تؤكد أهمية حفظ الأرشيف التربوي، وضرورة إجراء بحوث في مختلف القضايا التربوية داخل البيئة التربوية، ومواكبة التطورات العالمية بتجربة طرائق وبرامج ووسائل تعليمية حديثة، وأيضا تقييم البحوث التربوية ونشر نتائجها.¹⁴

أما أولويات البحث التربوي فتتحدد من خلال السياسة التربوية التي ينتهجها صناع القرار، ومن السياسة العامة للدولة عموما، وهي تُسطر في مخططاتهم التربوية والتنموية، وتُضمّن في مشاريعهم البحثية، بهدف تحقيق التنمية الوطنية في مختلف المجالات. ففي المعهد الوطني للبحث في التربية مثلا قُسمت أولويات البحث التربوي إلى محاور رئيسية يتكفل بها كل قسم من أقسام المعهد، حيث توجد ثلاثة أقسام، وكل قسم لديه مهام محددة، والتي يمكن إبرازها من خلال المخطط التالي:



المصدر: الجريدة الرسمية للتربية الوطنية.¹⁵

كما تبرز أيضا أولويات البحث التربوي للمعهد الوطني للبحث في التربية من خلال الفعاليات العلمية التي ينظمها، ومن المواضيع التي ينشرها في مجلاته العلمية، ومناشيره الدورية، كما تظهر أيضا في المشاريع البحثية التي يسطرها كل قسم من أقسام المعهد.

رابعا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

1. منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة تطلعات الباحثين والممارسين التربويين لتفعيل دور البحث التربوي في الجزائر، والذي يعتبر

الأنسب للوقوف على واقع البحث التربوي، من خلال التعرف على آمال وتطلعات الباحثين والممارسين التربويين لتفعيل دوره في الممارسات التربوية، واستكشاف أهم الصعوبات التي تواجههم عند إجراء البحوث التربوية وعند تطبيق نتائجها، والتوصل إلى حلول لها، وتقديم مقترحات لتفعيل دور البحث التربوي من وجهة نظرهم.

2. عينة الدراسة:

عينة الدراسة عينة طبقية عشوائية لضمان تمثيل مختلف فئات الباحثين والممارسين التربويين، وتشمل عينة الدراسة 34 مبحوثا منهم 20 إناث و14 ذكور يتوزعون كآلاتي: 04 مدراء (02 إناث، 02 ذكور)، 13 مفتشا (03 إناث، 10 ذكور)، 17 أستاذا مكونا (15 إناث، 02 ذكور)، يتوزعون على الأطوار الدراسية الثلاثة.

3. حدود الدراسة:

وتعتبر من العناصر الهامة في تحديد إطار البحث، وهي تشتمل على النطاق الذي سيتم الإلمام به، والعوامل التي قد تؤثر على نتائج الدراسة. وتنحصر حدود دراستنا في ما يلي:

- الحدود البشرية: وهي التي تعكس مجتمع الدراسة، وتمثلت عينتنا في مجموعة من الباحثين والممارسين التربويين على مستوى بعض المؤسسات التربوية (ابتدائيات، متوسطات، ثانويات) بقسنطينة.
- الحدود الجغرافية: تمت الدراسة في الجزائر وبالضبط بولاية قسنطينة، حيث أجريت في بعض المؤسسات التربوية، مما يعني أن النتائج والتوصيات ستكون مرتبطة بالسياق التعليمي والاجتماعي الذي يعكس خصائص المجتمع الذي أجريت فيه الدراسة، فقد تختلف نتائج الدراسة من بلد لآخر نتيجة اختلاف الفلسفة التربوية والبيئة الاجتماعية والاقتصادية،

➤ الحدود الزمنية: وتتمثل في المدة الزمنية التي استغرقتها الدراسة، والتي تنحصر خلال الفترة من أواخر شهر أكتوبر 2024 إلى غاية 8 جانفي 2025.

4. أدوات جمع البيانات:

للإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها تم الاعتماد على المقابلة المفتوحة مع عدد من المفتشين والممارسين التربويين الذين لهم باع طويل في البحث التربوي يقارب ربع قرن في الميدان، وقد أشرنا إليها في تحليل نتائج الدراسة، كما تمت الاستفادة من أرشيف وزارة التربية الوطنية الممثل في النشرات الرسمية للتربية الوطنية، والتي قمنا بتوظيفها في الإطار النظري للدراسة، كما تم أيضا الاستعانة بالاستبيان لجمع البيانات، وذلك لمناسبته لموضوع الدراسة، وهو يتكون من أربعة محاور (البيانات الشخصية، التطلعات المستقبلية للباحثين والممارسين التربويين لتفعيل دور البحث التربوي في الجزائر، العوائق التي تواجه الباحثين والممارسين التربويين أثناء ممارسة البحث التربوي وسبل مواجهتها، الرؤى المقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في الجزائر من وجهة نظر الباحثين والممارسين التربويين)، ويشتمل الاستبيان على 10 أسئلة مفتوحة موزعة على المحاور الأربعة، وقد تم توزيع الاستبيان وإرساله إلى 165 مبحوثا على النحو الآتي:

➤ تم توزيع 60 استبيان ورقي على الأساتذة المكونين في مختلف المواد في الطورين المتوسط والثانوي، وبعض المفتشين، ومدراء مؤسسات تربوية، وقد تم استرجاع 22 استبيان من ضمنهم 3 استبيانات غير مكتملة (تم إلغائها).

➤ تم إرسال 92 استبيان إلكتروني عبر الإيميل إلى جميع مفتشي التعليم المتوسط، ومفتشي التربية الوطنية لولاية قسنطينة، حيث تم التجاوب مع الاستبيان من قبل 9 مبحوثين فقط، وقد وجدنا أن بعض

العناوين الإلكترونية للمفتشين لا تستقبل أي بريد إلكتروني جديد بسبب امتلاء السعة التخزينية للبريد الإلكتروني، وحالات أخرى تأتينا رسالة مفادها عدم العثور على العنوان المرسل إليه، كما علمنا أن هناك مفتشين من القائمة قد تمت إحالتهم على التقاعد، ومفتش في التعليم المتوسط توفي في شهر نوفمبر المنصرم.

➤ تم إرسال 13 استبيان إلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي لمفتشين وأساتذة مكونين، تمت الإجابة فقط من قبل 6 مبحوثين.

خامسا: استعراض النتائج وتحليلها:

1. البيانات الشخصية لأفراد العينة:

قبل الإجابة على تساؤلات الدراسة ينبغي علينا إعطاء نظرة عامة عن خصائص عينة الدراسة، من خلال ما تم تجميعه في محور البيانات الشخصية، لذا سنحاول استعراض أهم النتائج باختصار، فقد أظهرت النتائج ما يلي:

➤ متغير الجنس: نسبة الإناث أكبر من نسبة الذكور إذ قدرت بـ 58.28% مقابل 41.18% للذكور، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة "فتون الغفير"¹⁶، إذ بلغت نسبة الإناث 63.46% مقابل 36.54% للذكور. ويعود ذلك إلى إقبال الإناث على مهنة التعليم أكثر من الذكور، وتصدرهن لنتائج مسابقات توظيف الأساتذة، على اعتبار أن التعليم به امتيازات كثيرة كانتظام ساعات العمل، وكثرة الإجازات التي تتوافق مع دورهن كأمهات وكمربيات، ولديهن القدرة على التواصل العاطفي ورعاية الأطفال خصوصا في الطور الابتدائي. كما نلاحظ أيضا أن عدد المفتشين الذكور أكبر من عدد الإناث (10 ذكور و03 إناث)، ويرجع ذلك إلى قلة إقبال الإناث على مهنة التفيتش، إذ

صرح أحد المبحوثين أن تكوين المفتشين في السنوات الماضية كان تكوين إقامي لمدة سنة أو سنتين بالجزائر العاصمة، وأيضا التعيينات في منصب مفتش تكون غالبا خارج مدينة الإقامة، هذا الأخير يكون عائقا أمام الإناث بسبب الالتزامات الأسرية والمهنية، مما يجعل من السفر المستمر لمسافات بعيدة أمرا مرهقا، وأيضا فترة التكوين الإقامي لمدة سنة أو سنتين تقضيها بعيدا عن أسرتهما غير ممكن بالنسبة لها كأم وربة بيت، وحتى طبيعة القيم السائدة في مجتمعنا فهي ترفض فكرة مييت المرأة خارج بيتها أو السفر لمسافات بعيدة بمفردها.

➤ متغير السن: بلغ متوسط العمر لدى أفراد العينة 51.44 سنة، وكانت الفئة العمرية [50-59 سنة] أكبر نسبة إذ قدرت بـ 44.11%، وهي تضم نسبة كبيرة من مفتشي التعليم المتوسط ومفتشي التربية الوطنية، ذلك أن المفتش قبل أن يصل إلى هذه الرتبة يقضي سنوات طويلة في التعليم والتدرج في مختلف الرتب (أستاذ، أستاذ رئيسي، أستاذ مكون) واستيفاء عدد محدد من السنوات في كل رتبة إلى أن يصل إلى رتبة مفتش بعد النجاح في الاختبار المهني. ثم تأتي بعدها الفئة العمرية [40-49 سنة] بنسبة 26.47% والتي تشمل عدد كبيرة من الأساتذة المكونين والذين يخضعون للترقية بناءً على الأقدمية بموجب اختبار مهني أو التسجيل في قائمة التأهيل. كما نلاحظ أن الفئة العمرية [60-64 سنة] جاءت بنسبة 20.58% وشملت مديري المؤسسات التربوية وبعض المفتشين، والذين يخضعون في ترقيةهم للأقدمية والتدرج الهرمي في الرتب إلى غاية وصولهم إلى رتبة مدير، لكن الشيء الملفت في هذه الفئة أنها تجاوزت السن القانوني للتقاعد، وعند الاستفسار عن الموضوع تبين لنا أنه بإمكان شاغلي المناصب العليا في قطاع التربية طلب ترخيص استثنائي لمواصلة العمل 5 سنوات إضافية

فوق السن القانوني للتقاعد، وهو ما صرح به أحد المبحوثين. أما الفئة العمرية من 30-39 سنة، والأقل من 30 سنة فكانت من نصيب خريجي المدرسة العليا للأساتذة الذين يحظون بامتياز التوظيف المباشر فور تخرجهم، وهذا الأخير يتيح لهم الترقية من منصب لآخر في سن أقل من أقرانهم من خريجي الجامعات الذين قد يقضون عدة سنوات في البطالة. يلاحظ في متغير السن أن الوسط الحسابي (51.44) والوسيط (52.83) متقاربان جدا مما يدل على توزيع طبيعي نسبي لأعمار المبحوثين.

➤ متغير المؤهل العلمي: أظهرت النتائج أن المبحوثين الحائزين على شهادة الليسانس يمثلون نسبة (88.24%)، والتي كانت تعتبر في السنوات الماضية شرط أساسي للتوظيف في منصب أستاذ في مختلف الأطوار الدراسية (اليوم هي شرط أساسي للتوظيف في الطور الابتدائي والمتوسط فقط)، (5.88%) لديهم شهادة أستاذ التعليم المتوسط، و(5.88%) لا يحوزون على شهادة الليسانس (مستوى ثاني جامعي، شهادة المعهد التكنولوجي للتربية). كما نجد أن (29.41%) من المبحوثين لديهم شهادات أخرى إضافية، منهم (11.77%) لديهم شهادة المعهد التكنولوجي للتربية، وهي معاهد التكوين التي ظهرت خلال الفترة الزمنية ما بين 1970-1985، والتي كانت موجهة لتكوين المعلمين والأساتذة وتحسين مستواهم. و(8.82%) من المبحوثين لديهم شهادة الماجستير، و(8.82%) لديهم شهادة الماستر، كما يلاحظ أن المبحوثين الحائزين على شهادة الماجستير ينحصرون في الفئتين العمريتين [49-40] و [50-59]، والتي تلقت تكوينها الجامعي في ظل النظام الكلاسيكي، أما المبحوثين الحائزين على شهادة الماستر فهم الذين تخرجوا من الجامعة بعد سنة 2009، إذ أن أول دفعة تخرجت

بشهادة الماستر في الجامعات الجزائرية في ظل النظام الجديد LMD
كانت في السنة الجامعية 2008-2009.

➤ متغير التخصص العلمي: أكبر نسبة كانت من نصيب خريجي الأدب
العربي (22.22%)، وفي المرتبة الثانية خريجي اللغة الإنجليزية
والرياضيات، والتاريخ والعلوم الاقتصادية بنفس النسبة (8.33%)،
وفي المرتبة الثالثة الحائزين على شهادة في الفيزياء والكيمياء
والبيولوجيا والهندسة المدنية بنسبة متساوية قدرت بـ (5.55%)،
وتأتي باقي التخصصات بنسبة 2.77% ، نلاحظ تنوع الخلفيات العلمية
للمبحوثين، هذا الأخير ينعكس على تنوع الأفكار والاستجابات مما
يقلل من التحيز الذي قد يرتبط بتخصص معين.

➤ متغير الوظيفة: أظهرت النتائج أن أكبر نسبة كانت من نصيب الأساتذة
المكونين بنسبة 50%، ثم تليها نسبة المفتشين بنسبة 38.23%، ثم
المديرين بنسبة 11.77%، ونلاحظ هنا أن عدد المفتشين أكبر من عدد
المديرين على عكس ما هو موجود في الواقع، فعدد المديرين أكبر عن
عدد المفتشين، ويعود ذلك إلى فترة توزيع الاستبيانات فقد شهدت
إضرابات ببعض المؤسسات التربوية التي قمنا بزيارتها، وأيضا تعذر
علينا مقابلة مديري العديد من المؤسسات بسبب تواجدهم
خارج المؤسسة أو تأخرهم في الالتحاق بالعمل، كما لا نغفل أيضا أن
توزيع الاستبيانات كان متزامنا مع فترتي الفروض والامتحانات، حيث
اعتذر بعض المديرين عن المشاركة في الدراسة بسبب انشغالهم وتزايد
المسؤوليات الإدارية خلال هذه الفترة.

2. التطلعات المستقبلية للباحثين والممارسين التربويين لتعزيز دور البحث التربوي في الجزائر:

الجدول 2: التطلعات المستقبلية للباحثين والممارسين التربويين لتعزيز دور البحث التربوي في الجزائر:

المصدر: بيانات الإستبيان:

النسبة %	التكرارات:	إجابات المبحوثين:
11.34%	11	إنشاء مراكز بحثية متطورة مجهزة بأحدث التقنيات
13.40%	13	رفع الميزانية المخصصة للبحث التربوي- الدعم المادي
9.28%	09	التكوين الجيد للباحثين- تطوير برامج تكوين الأطر البحثية- التكوين بالخارج
7.21%	07	توفير المراجع العلمية
15.46%	15	تثمين البحث التربوي- تثمين مجهودات الباحثين
6.19%	06	تطوير السياسات البحثية- النهوض بالبحث التربوي- الوصول بمكانة البحث التربوي إلى مصاف الدول المتقدمة.
7.21%	07	إدماج التكنولوجيا الحديثة لتطوير البحوث التربوية- الاستفادة من التكنولوجيا مثل الذكاء الاصطناعي في البحوث التربوية- الاستثمار في التكنولوجيا والرقمنة.
10.31%	10	إنشاء قاعدة بيانات وطنية للبحث التربوي- إنشاء منصات إلكترونية للبحث التربوي.
9.28%	09	تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات البحثية العالمية- تبادل الخبرات- الاستفادة من خبرات المتقاعدين في قطاع التعليم.
1.03%	01	إنشاء شراكات بحثية مع القطاع الخاص.
3.10%	03	الاهتمام بالبحوث التطبيقية.
2.07%	02	توفير البيئة البحثية الملائمة للبحث.
4.12%	04	ارتباط البحوث بالواقع- تفعيل نتائج البحوث في الممارسات التربوية.
100%	97	المجموع:

تظهر نتائج الجدول السابق أن أهم التطلعات المستقبلية للباحثين والممارسين التربويين تتركز على تثمين البحث التربوي وجهود الباحثين بنسبة 15.46%، ثم تليها رفع ميزانية البحث التربوي والدعم المادي بنسبة 13.40%، وبعدها إنشاء مراكز بحثية متطورة مجهزة بأحدث التقنيات، وهذه التطلعات التي تصدر نتائج الجدول كلها تركز على الجانب المادي سواء الميزانية أو التجهيز، وهو يشير إلى إدراك المبحوثين أهمية الجانب المادي في تطوير البحث

التربوي، أما تثمين جهود الباحثين فهو يعني منح الباحثين المكانة التي يستحقونها من خلال دعمهم ماديا ومعنويا، لكي يتسنى لهم القيام بمهامهم البحثية بأريحية، وسط بيئة بحثية ملائمة. ثم يأتي بعد ذلك إنشاء قواعد بيانات ومنصات إلكترونية للبحث التربوي بنسبة 10.31%، هذه الأخيرة تعمل على تسهيل مهمة الاطلاع على المراجع وأحدث الدراسات وتختصر الوقت والجهد المبذولين في البحث عن المراجع والبحوث الورقية، ومن التطلعات التي تستحوذ على نسب مرتفعة أيضا التكوين الجيد للباحثين وتطوير برامج التكوين بنسبة 9.28%، والتي تتشارك فيها مع تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات البحثية العالمية وتبادل الخبرات بنفس النسبة، وبعدها نجد توفير المراجع وإدماج التكنولوجيا الحديثة لتطوير البحوث، والاستفادة من التكنولوجيا في نفس الرتبة بنسبة 7.21%. ومن النتائج أيضا تطوير السياسات البحثية والتهوض بالبحث التربوي والارتقاء به بنسبة 6.19%، ثم تتدرج النتائج إلى أن تصل إلى نسبة 1.03%.

قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ (7.46) وهذا يشير إلى أن متوسط عدد الاستجابات لكل تطلع هو حوالي (7.46)، أما المدى الربيعي فبلغت قيمته (6)، وهذه القيمة تدل على وجود تباين معتدل بين تطلعات الباحثين والممارسين التربويين.

مما سبق نستنتج أن أهم التطلعات التي تحظى باهتمام المبحوثين هي الدعم المادي والمعنوي وتطوير البنية التحتية، وتعزيز التعاون العلمي بين الجامعات والمؤسسات البحثية، والتكوين الجيد للباحثين، وهذه التطلعات تعكس طموحاتهم وآمالهم من أجل الارتقاء بالبحث التربوي وتجاوز معضلاته.

3. أبرز العوائق التي تواجه الباحثين والممارسين التربويين عند إجراء البحوث التربوية وعند تطبيق نتائجها:

الجدول 3: أبرز العوائق التي تواجه الباحثين والممارسين التربويين عند إجراء البحوث التربوية وعند تطبيق نتائجها:

المصدر: بيانات الاستبيان.

العوائق:	إجابات المبحوثين:	التكرارات:	النسبة %
العوائق المادية والمعنوية	ميزانية غير كافية- قلة الموارد المالية- نقص التحفيز المادي والمعنوي- نقص الوسائل والتجهيزات	32	17.88%
العوائق البشرية والعلمية	قلة الأطر (الكوادر) البحثية المتخصصة - ضعف تكوين الباحثين- عدم التحكم في منهجية البحث العلمي- ضعف المهارات الإحصائية والتحليلية - إنتماء الباحث لمجتمع غير علمي- عدم إجادته اللغات الأجنبية - ضعف البنية التحتية البحثية- عدم التحكم في التكنولوجيا البحثية	25	13.97%
العوائق الإدارية والتنظيمية	البيروقراطية (تعقيد الإجراءات الإدارية، صعوبة الحصول على التراخيص من الهيئات الرسمية)- عدم وضوح سياسة البحث التربوي- لا توجد حرية بحثية- التمسك بالأساليب التقليدية ورفض التغيير- مركزية التوجيه والتسيير - عدم متابعة تطبيق البحوث التربوية- عدم اهتمام الجهات الوصية بتطبيق نتائج البحوث التربوية- عدم وجود إطار مرجعي لتطبيق نتائج البحوث.	40	22.34%
عوائق الوصول إلى المراجع والمعلومات	نقص المراجع العلمية- قلة المراكز البحثية- صعوبة الحصول على الإحصائيات الرسمية- صعوبة دخول المكتبات الجامعية- عدم توفر قواعد بيانات.	29	16.20%
العوائق الميدانية	صعوبة الوصول إلى مجتمع البحث- محدودية العينة وصعوبة جمع البيانات- رفض المبحوثين أو المؤسسات المشاركة في البحث- صعوبة التواصل مع المبحوثين- نقص الاهتمام من طرف المبحوثين- تزييف الحقائق أو الإدلاء بمعلومات مغلوطة من طرف المبحوثين- محدودية جهد الباحث بسبب كبر حجم العينة- البحوث التربوية لا تتلاءم مع الأهداف التربوية- البحوث التربوية لا تتماشى مع الواقع (مثالية)- صعوبة تطبيق نتائج البحث على نطاق	30	16.76%

		واسع- عدم فعالية نتائج البحوث مع الممارسات التربوية.	
عائق ضيق الوقت	07	عدم امتلاك الوقت الكافي- عدم التفرغ- صعوبة التوفيق بين مهنة التدريس والبحث التربوي.	3.91%
عوائق غياب التنسيق وضعف التعاون	13	قلة التعاون بين الباحثين والممارسين التربويين- ضعف التواصل بين أفراد المجموعة التربوية- عدم الانسجام بين أعضاء الفريق البحثي في البحوث الجماعية- قلة التنسيق بين الهيئات التنفيذية للبحوث.	7.27%
عوائق ثقافية واجتماعية	03	نقص الوعي بأهمية البحث التربوي- عدم الثقة بالبحث العلمي ونتائجه من قبل مجتمع البحث.	1.67%
المجموع:			100%
179			

(ملاحظة: عدد التكرارات أكبر من عدد أفراد العينة لأن المبحوثين أجابوا على السؤال عدة إجابات).

أظهرت النتائج في الجدول ما يلي:

- العوائق الإدارية والتنظيمية تشكل أكبر عائق إذ قدرت بنسبة 22.34% ، وهو يدل على وجود قصور في الإدارات التنظيمية والتنفيذية، وهذه العوائق قد تمنع الباحثين والممارسين التربويين من إجراء البحوث التربوية وتطبيق نتائجها، وهو ما صرح به بعض المبحوثين في دراستنا، إذ تم منعهم من إجراء البحوث التربوية، وعدم منحهم تراخيص لإجراء البحوث بالمؤسسات التربوية.
- العوائق المادية والمعنوية بنسبة 17.88% ، وتشمل نقص التمويل وضعف التجهيزات والدعم المادي والمعنوي، وهذه العوائق تمنع الباحثين من إجراء البحوث الميدانية، وتحرمهم من الحصول على الأدوات والتقنيات التي تساعدهم في إنجاز البحوث التربوية، وهذه العوائق تتفق مع بعض العوائق التي وردت في دراسة "عمرو عيسى وقدرية السلنتي"¹⁷ عند استعراضهما لمعوقات البحث التربوي. وفي نفس السياق أكدت دراسة "مجيد صادق العلاق"¹⁸ على أن من

أهم المشكلات التي تعترض البحث التربوي مشكلة التمويل والتحفيز المادي بنسبة مئوية تراوحت ما بين (81.7- 82.4%).

➤ العوائق الميدانية بنسبة 16.76%، والتي ترتبط بالباحث أو بالمبحوث أو بمجتمع الدراسة، والتي تؤثر لا محالة على مجريات البحث، وعلى مصداقية النتائج المتحصل عليها وخصوصا في حالة إدلاء المبحوثين بمعلومات وحقائق مغلوطة، أو يكون بها ثغرات ولا تعبر عن مجتمع الدراسة بسبب محدودية العينة وصعوبة جمع البيانات، كل هذه العوائق تعكس وجود فجوة بين البحث التربوي والواقع الميداني.

➤ عوائق الوصول إلى المراجع والمعلومات و تمثل نسبة 16.20%، وهي تشير إلى ضعف البنية التحتية المعرفية والرقمية، وفي هذا الصدد أكد بعض المبحوثين أن المكتبات الجامعية لا تستقبل من هم من خارج أسوار الجامعة، وأن أهم قواعد البيانات غير متاحة للعامة، ومعظمها يكون بحساب انتساب تحت ظل المؤسسات البحثية أو الجامعات، وحتى لو أتيحت الاشتراكات الفردية للخواص فهي مكلفة. كما أن صعوبة الحصول على الإحصائيات التي تدعم نتائج البحث التربوي، تجعل من الصعب فهم الواقع التربوي وتشخيص مشكلاته. وهذه الأخيرة تطرقت إليها دراسة "عمرو عيسى، وقدريّة السلنتي" ¹⁹ عن استعراض معوقات البحث التربوي.

➤ العوائق البشرية والعلمية وجاءت في المرتبة الخامسة بنسبة 13.97%، والمتعلقة بقلّة الأطر المتخصصة وتكوين الباحث وإجادته للمهارات البحثية والإحصائية والتحكم في التكنولوجيا، والتي تعد المحرك الأساسي للبحث التربوي، فالباحث إذا كان ضعيف التكوين ولا يجيد أبجديات البحث العلمي فإنه سينجز لا محالة بحوث رديئة، تفتقر للبناء المنهجي، وتفتقد صفة العلمية، وفي هذا الصدد أشارت دراسة

"فتون أحمد الغفير"²⁰ في بعض توصيات دراستها إلى ضرورة تمكين الباحثين من المهارات الإحصائية والمنهجية والتحكم في التكنولوجيا، وتنمية مهاراتهم، كما أن نظرية رأس المال البشري التي اعتمدتها دراستنا تركز على الاستثمار في العنصر البشري من خلال التعليم والتكوين والتدريب، لتطوير معارفه ومهاراته وقدراته، والتي من شأنها زيادة الإنتاجية ورفع جودة المخرجات.

➤ أما عوائق غياب التنسيق وضعف التعاون، وضيق الوقت، والعوائق الاجتماعية والثقافية فقد جاءت بنسب أقل من 10%، ولكن حتى لو كانت النسب تبدو صغيرة إلا أنه سيكون لها تأثير كبير على المدى البعيد، وبالأخص عائق غياب التنسيق وضعف التعاون لأنه سيشكل فجوة في العلاقات والتعاون العلمي بين الباحثين والممارسين التربويين، وبينهم وبين الهيئات البحثية، وحتى عائق ضيق الوقت فهو يحرمنا من الإنتاج العلمي لكثير من القامات والكفاءات العلمية بسبب التزاماتهم المهنية.

بلغت قيمة الانحراف المعياري (13.15)، وهي كبيرة نسبياً وتدل على وجود تباين كبير بين العوائق التي تعترض المبحوثين، فبعضها شائع جداً، في حين أن البعض الآخر جاء بقيمة جدمنخفضة مثل العوائق الثقافية والاجتماعية. مما سبق، نستنتج أن أهم العوائق التي تواجه الباحثين والممارسين التربويين عند إجراء البحوث التربوية وعند تطبيق نتائجها هي العوائق الإدارية والتنظيمية، والمادية والميدانية، وعوائق الوصول إلى المراجع والمعلومات، والعوائق العلمية والبشرية.

4. سبل مواجهة المشكلات التي تعترض الباحثين والممارسين التربويين عند تطبيق نتائج البحث التربوي:

الجدول 4: يبين سبل مواجهة المشكلات التي تعترض الباحثين والممارسين التربويين عند تطبيق نتائج البحث التربوي:

المصدر: بيانات الاستبيان.

إجابات المبحوثين:	التكرارات:	النسبة %
تقديم تسهيلات للباحثين والممارسين التربويين- القضاء على البيروقراطية- ضمان الحرية البحثية.	26	23.43%
الدعم المادي والمعنوي- توفير الميزانية الكافية- توفير الوسائل والتجهيزات.	25	22.53%
تأمين البحث التربوي ومنح الباحثين المكانة اللائقة بهم.	10	9.01%
التوجه من المركزية إلى اللامركزية في تطبيق نتائج البحوث التربوية.	01	0.90%
توفير البيئة الملائمة لتجسيد البحوث- توفير المناخ المناسب لتطبيق نتائج البحوث.	06	5.41%
التكوين والتدريب لتعزيز وتطوير مهارات الباحثين والممارسين التربويين.	09	8.11%
تعزيز التعاون والشراسة بين الباحثين والممارسين، وبين مختلف المؤسسات البحثية.	07	6.31%
تخصيص الوقت الكافي للبحث.	05	4.50%
رقمنة مؤسسات البحث التربوي.	01	0.90%
توفير الخبراء والكفاءات للإشراف على البحوث.	03	2.70%
إنشاء قواعد بيانات ومنصات رقمية.	01	0.90%
توفير المراجع العلمية وتسهيل الوصول إليها.	03	2.70%
إنشاء مراكز بحثية جهوية- إنشاء فروع جهوية للمعهد الوطني للبحث في التربية.	03	2.70%
التقييم والمراقبة المستمرة لتطبيق نتائج البحوث التربوية.	05	4.50%
معالجة الفجوة بين النظرية والتطبيق في البحوث التربوية.	04	3.60%
التحكم في اللغات الأجنبية – إجادة اللغات الأجنبية.	02	1.80%
المجموع:	111	100%

(ملاحظة: عدد التكرارات أكبر من عدد أفراد العينة لأن المبحوثين أجابوا على

السؤال عدة إجابات)

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

➤ تقديم تسهيلات للباحثين والممارسين التربويين والقضاء على البيروقراطية بنسبة 23.43 %، وتقديم الدعم المادي والمعنوي، وتوفير

الميزانية الكافية مع إتاحة الوسائل والتجهيزات بنسبة 22.53 % وهما اقتراحان يشكلان ما يقارب نصف إجمالي المقترحات المقدمة لمواجهة المشكلات التي تعترض الباحثين والممارسين التربويين عند تطبيق نتائج البحث التربوي، وهذا يؤكد أن العوائق الإدارية والمالية هي من أكبر المشكلات التي تواجه البحث التربوي، وهو تأكيد لما جاء في نتائج الجدول السابق.

➤ تثمين البحث التربوي ومنح الباحثين المكانة اللائقة بنسبة 09.01 %، والتكوين والتدريب لتعزيز وتطوير مهارات الباحثين والممارسين التربويين بنسبة 08.11 %، وتعزيز التعاون العلمي بين الباحثين والممارسين التربويين ومختلف المؤسسات البحثية بنسبة 06.31 %، وهي نتائج تؤكد على أهمية الاعتراف بمكانة الباحثين والممارسين التربويين وتثمين جهودهم، وضرورة تطوير قدراتهم ومهاراتهم البحثية، وتعزيز علاقات التعاون العلمي بينهم وبين المؤسسات البحثية، هذا الأخير يساهم في نشر أكبر قدر ممكن من البحوث التربوية المتنوعة بمواضيعها المستجدة، ويرفع من مردود البحوث التربوية، ويرتقى بالمؤسسات البحثية في التصنيف المحلي والدولي.

➤ جاء توفير البيئة أو المناخ الملائم لتطبيق نتائج البحوث التربوية بنسبة 05.41 %، وتخصيص الوقت الكافي للبحث، والتقييم والمراقبة المستمرة لتطبيق نتائج البحوث التربوية بنفس النسبة والتي قدرت بـ 04.50 %، وهي تشير إلى ضرورة تحسين البيئة البحثية، وإتاحة الوقت اللازم لإنجاز البحوث التربوية، مع التقييم والمتابعة الدورية للبحوث لتفادي الهدر العلمي، وتفعيل دور البحث التربوي.

➤ أما باقي النتائج مثل سد الفجوة بين النظري والميداني في البحوث التربوية، وتوفير الخبراء والمراجع العلمية، وإنشاء المراكز البحثية

والمنصات الرقمية، ... فجاءت بنسب تتراوح ما بين 0.90-03.60%، وهي تعتبر سبل أقل أولوية لدى المبحوثين.

قدر المتوسط الحسابي بـ (6.93)، وهو يدل على وجود تباين في توزيع الإجابات، حيث حظيت بعض سبل مواجهة المشكلات التي تعترض الباحثين والممارسين التربويين عند تطبيق نتائج البحث التربوي بأولوية واضحة أكثر من غيرها (الثلاث إجابات الأولى في الجدول). وبغلت قيمة الانحراف المعياري (7.60)، وهي مرتفعة نسبياً، وهي تشير إلى وجود تشتت كبير في البيانات، أي أن بعض الإجابات كانت قيمة تكراراتها كبيرة، وهي مهمة جداً من وجهة نظر المبحوثين.

من خلال ما سبق يتضح أن الاهتمام الأكبر لدى الباحثين والممارسين التربويين لمواجهة المشكلات التي تعترضهم عند تطبيق نتائج البحوث التربوي، كان مُنصَّباً على الجانب المالي والإداري والتكويني. هذا الأخير يتطلب وجود سياسة إدارية صارمة تقضي على كل أشكال البيروقراطية، وتوفير الدعم المادي واللوجستي من الهيئات الرسمية، والتركيز على تنمية قدرات ومهارات الأطر البحثية.

5. الرؤى المقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في الجزائر من وجهة نظر الباحثين والممارسين التربويين:

أظهرت البيانات المتحصل عليها من الاستبيان، والمتعلقة بهذا الجزء مجموعة من المقترحات لتفعيل دور البحث التربوي في الجزائر من وجهة نظر الباحثين والممارسين التربويين، والتي ارتأينا استعراضها في شكل نقاط بالترتيب من أكبر نسبة إلى الأصغر، كما يلي:

➤ تثمين البحث التربوي، الدعم المادي والمعنوي وتخصيص ميزانية كافية للبحث التربوي (26.23%).

➤ التكوين والتدريب المستمر وبناء القدرات (9.84%).

- انطلاق البحوث التربوية من الواقع وقابليتها للتطبيق (7.38%).
 - فتح المجال/ إتاحة الفرصة للكفاءات والقدرات المهتمة بالبحث التربوي (6.56%).
 - تجربة/ تطبيق نتائج البحوث التربوية (6.56%).
 - القضاء على البيروقراطية والعراقيل (5.74%).
 - التعاون العلمي بين الباحثين والممارسين التربويين ومع مختلف الهيئات البحثية (محليا ودوليا) (4.92%).
 - الاستفادة من الخبرات (4.10%).
 - تقييم ومتابعة البحوث التربوية (3.28%).
 - إنشاء مراكز بحثية في مختلف ربوع الوطن (3.28%).
 - وجاءت كل من التفرغ للبحث التربوي، وتنظيم فعاليات علمية مشتركة (ندوات، ملتقيات، ...)، وتنظيم مسابقات وطنية لأحسن بحث تربوي، وتطوير البنى التحتية بنسب متساوية قدرت بـ (2.46%).
 - الإنفتاح العلمي ومسايرة المستجدات العالمية (1.64%).
- كما أظهرت النتائج أن العديد من الرؤى المقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في الجزائر لم تتجاوز نسبتها 1% ، نذكر منها: رقمنة البحث التربوي، وجود قيادة فعالة لتطبيق نتائج البحث التربوي، الاهتمام بالعقول وعدم السماح بهجرة الأدمغة، إنشاء هيئة وطنية للبحث التربوي، وضع خطة وطنية للبحث التربوي ذات أهداف واضحة، تعزيز الثقة في الباحثين المحليين، التوعية بأهمية البحث التربوي، إنشاء وزارة مستقلة خاصة بالبحث العلمي والتربوي، تفعيل دور الجامعات كشريك في البحث التربوي، إشراك المؤسسات الخاصة في تمويل البحث التربوي، إنشاء جمعيات خاصة بالبحث التربوي، تغيير الذهنيات لتقبل التغيير من قبل المسؤولين، فتح المخابر الجامعية أمام الأطر التربوية، حيث بلغت نسبة كل منها (0.81%).

نلاحظ أن نصف الرؤى المقترحة لتفعيل دور البحث التربوي تحصلت على تكرارات أقل من (2.5)، والنصف الآخر أكثر من ذلك، وبما أن الوسيط (2.5) أقل بكثير من المتوسط الحسابي المقدّر بـ (4.36)، فإن هذا يدل على أن عددا قليلا من الرؤى حصلت على عدد تكرارات مرتفعة جدا مثل الإجابة الأولى، بينما الغالبية العظمى من الرؤى حصلت على تكرارات منخفضة (من 1 إلى 3 تكرارات).

من خلال ما سبق، نجد أن النتائج التي تم التوصل إليها حول مقترحات تفعيل دور البحث التربوي تتفق مع بعض النتائج التي توصلت إليها دراسة "ياسر فتحي الهنداوي المهدي وآخرون"²¹ مثل تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تمويل البحوث التربوية، والاستفادة من الخبرات، تنظيم مؤتمرات علمية، وتشجيع الشراكة بين مؤسسات البحث التربوي، كما تشابهت أيضا مع بعض نتائج دراسة "عمرو عيسى وقدرية السلنتي"²² مثل إعداد الباحثين، دعم مشاركة رأس المال الخاص في تمويل البحوث التربوية، تبني حوافز وجوائز مالية سنوية للأبحاث المتميزة، تنظيم ندوات، تثمين نتائج البحث التربوي.

إن أهم المقترحات لتفعيل دور البحث التربوي ارتكزت على الجانب المادي وتكوين وتأهيل وتدريب العنصر البشري وإتاحة الفرصة للكفاءات البحثية، وأيضا ارتباط البحوث التربوية بالواقع المعاش وتوظيف نتائجها في الممارسات التربوية، وجاءت باقي المقترحات بنسب منخفضة، لكن هذا لا يعني عدم أهمية تلك المقترحات وخصوصا في مسألة التمويل، فقط قدم اقتراح جد مهم رغم أن نسبته ضعيفة (0.81%)، والمتمثل في إشراك المؤسسات الخاصة في تمويل البحوث التربوية، والذي يعتبر أحد الحلول التي تخفف من مشكلة تمويل ودعم البحوث التربوية، كما لا نغفل أن دراستنا جاءت بمقترحات جديدة لم تتطرق إليها الدراسات السابقة مثل إنشاء وزارة مستقلة خاصة بالبحث العلمي والتربوي وغيرها.

سادسا: الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

- 58.28% من أفراد العينة إناث، و 41.18% ذكور، متوسط العمر لدى أفراد العينة 51.44 سنة، حيث أن 64.69% أعمارهم تفوق 50 سنة، ويمتلكون خبرة طويلة وتجربة واسعة في الميدان التربوي والبحوث التربوية، و 26.47% أعمارهم ما بين 40-49 سنة، ولديهم خبرة لا بأس بها في الميدان.
- 88.24% من المبحوثين لديهم شهادة الليسانس، و 5.88% يحوزون على شهادة أستاذ التعليم المتوسط، و 5.88% لا يحملون شهادة جامعية، كما أن 29.41% من أفراد العينة لديهم شهادة أخرى إلى جانب شهادة الليسانس (شهادة المعهد التكنولوجي للتعليم 11.76%، شهادة الماجستير 8.82%، شهادة الماستر 8.82%).
- تنوع الخلفيات العلمية للمبحوثين، 52.94% منهم تخصصهم أدبي، و 47.06% تخصصهم علمي، ويتوزعون على مختلف التخصصات العلمية (أدب عربي، لغة إنجليزية، بيولوجيا، تاريخ، كيمياء، فيزياء، رياضيات، ...).
- أهم التطلعات لتعزيز دور البحث التربوي بحسب المبحوثين ارتكزت على تثمين البحث التربوي وجهود الباحثين (15.46%)، والدعم المادي والمعنوي (13.40%)، إنشاء مراكز بحثية متطورة (11.34%)، إنشاء قواعد بيانات ومنصات إلكترونية للبحث التربوي (10.31%)، وتعزيز التعاون العلمي بين المؤسسات البحثية (9.28%)، والتكوين الجيد للباحثين (9.28%).
- أكبر العوائق التي تواجه المبحوثين عند إجراء البحوث التربوية وعند تطبيقها، العوائق الإدارية والتنظيمية (22.34%)، والمادية والمعنوية

(17.88%)، والعوائق الميدانية (16.76%)، عوائق الوصول إلى المراجع والمعلومات (16.20%)، والعوائق البشرية والعلمية (13.97%).

➤ أهم سبل مواجهة المشكلات التي تعترض المبحوثين عند تطبيق نتائج البحث التربوي انصبحت على تقديم التسهيلات الإدارية (23.43%)، والدعم المادي والمعنوي واللوجستي (22.53%)، وتأمين البحث ومنح الباحثين المكانة التي يستحقونها (9.01%)، والتكوين والتدريب لتعزيز وتطوير مهارات الباحثين (8.11%).

➤ أبرز المقترحات لتفعيل دور البحث التربوي في الجزائر من وجهة نظر المبحوثين، تمحورت حول الدعم المادي والمعنوي (26.23%)، وتكوين وتدريب الأطر (9.84%)، وانطلاق البحوث التربوية من الواقع وقابليتها للتطبيق (7.38%)، وإتاحة الفرصة للكفاءات البحثية (6.56%)، وتطبيق نتائج البحوث التربوية (6.56%)، القضاء على البيروقراطية والعراقيل (5.74%)، وباقي المقترحات جاءت بنسب أقل من 5%.

تشابهت نتائج دراستنا مع الدراسات السابقة في بعض الجزئيات، إلا أنها قدمت نتائج جديدة لم تتضمنها تلك الدراسات، نذكر منها على سبيل المثال بعض الرؤى المقترحة لتفعيل دور البحث التربوي من طرف المبحوثين، كإنشاء وزارة مختصة بالبحث العلمي والتربوي، ورقمنة البحث التربوي، والاهتمام بالكفاءات البحثية لإيقاف هجرة الأدمغة، وغيرها...

على غرار النتائج التي تم التوصل إليها لتفعيل دور البحث التربوي في الجزائر، ننوه إلى أنه لا بد من وجود إرادة سياسية فاعلة تدعم البحث التربوي وتثمنه، مع ضرورة وجود إدارة صارمة تسهر على تطبيق نتائج البحوث التربوية ومتابعتها وتقييمها، وتحرص على تعزيز التعاون العلمي

وتنسيق الجهود العلمية بين الباحثين ومختلف المؤسسات البحثية، في ظل سياسة بحثية واضحة المعالم، تهدف إلى تطوير المنظومة التربوية والارتقاء بها.

سابعاً: الهوامش:

¹ عمرو عيسى وقدرية السلنقي: متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في مواجهة بعض أزمات التعليم قبل الجامعي في مصر، مجلة تطوير الأداء الجامعي، المجلد 22، العدد 01، أفريل 2023 (مقال منشور).

² فتون أحمد الغفير: متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في تحقيق مجتمع المعرفة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية في جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية، المجلد 36، العدد 02، 2020 (مقال منشور).

³ ياسر فتحي الهنداوي المهدي وآخرون: آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر الباحثين والممارسين، المجلة الدولية للتربية المتخصصة، المجلد 03، العدد 11، نوفمبر 2014 (منشورة).

⁴ بتصرف، فواز جرادات: دليل البحث التربوي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (إدارة التربية)، تونس، 2011، ص 12.

⁵ عبد المنعم فهمي سعد: إستراتيجية التخطيط التربوي، الدار الثقافية للنشر، القاهرة (مصر)، ط 1، 2008، ص 339.

⁶ وزارة التربية الوطنية: النظام التربوي والمناهج التعليمية، سند تكويني لفائدة مديري المدارس الابتدائية، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، الحراش (الجزائر)، 2004، ص 67.

⁷ عبد المنعم فهمي سعد، مرجع سابق، ص 342، 343.

⁸ عوض إبراهيم محمد العياقي: أولويات البحث التربوي نحو تطوير المعلم في ضوء تحديات المعاصرة التي تواجه التربية الإسلامية من وجهة نظر المشرفين التربويين بمنطقة مكة المكرمة، بحث مكمل لنيل درجة الماجستير في التربية الإسلامية والمقارنة، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1429/1428 هـ، ص 30، 31.

⁹ النشرة الرسمية للتربية الوطنية، العدد 593، سبتمبر - أكتوبر 2017، ص 20.

- ¹⁰ مجدي صلاح طه المهدي: البحث العلمي التربوي بين دلالات الخبراء وممارسات الباحثين، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية (مصر)، 2007، ص 116.
- ¹¹ مرصد الألكسو (نشرات وإحصائيات)، لا يوجد تاريخ، تطور نسبة نفقات البحث والتطوير من الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية، <https://observatory.alecso.org/Data/?p=1253>
- ¹² وكالة الأنباء الجزائرية، 2022، الدولة أنفقت نحو 57 مليار دج على البحث العلمي خلال السنوات السبع الأخيرة، <https://www.aps.dz/ar/economie/123601-57>.
- ¹³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 4، 27 جانفي 2008، ص 17.
- ¹⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، 23 أفريل 1976، ص 537.
- ¹⁵ تم وضع المخطط وفقا لما ورد في النشرة الرسمية للتربية الوطنية، العدد 593، مرجع سابق، ص: 22، 23
- ¹⁶ فتون أحمد الغفير، مرجع سابق، ص 165.
- ¹⁷ أنظر عمرو عيسى وقدرية السلنكي، مرجع سابق، ص 107.
- ¹⁸ أنظر مجيد صادق العلاق: المشكلات التي تواجه البحث التربوي في وزارة التربية، مجلة كلية التربية الأساسية، مجلد 15، العدد 65، 2010، ص 485.
- ¹⁹ عمرو عيسى وقدرية السلنكي، مرجع سابق، ص 107.
- ²⁰ فتون أحمد الغفير، مرجع سابق، ص 179.
- ²¹ ياسر فتحي الهنداوي المهدي وآخرون، مرجع سابق، ص 164.
- ²² عمرو عيسى وقدرية السلنكي، مرجع سابق، ص 108، 109.
- ثامنا: قائمة المصادر والمراجع:
1. الكتب:

- (1) عبد المنعم فهمي سعد: إستراتيجية التخطيط التربوي، الدار الثقافية للنشر، القاهرة (مصر)، ط1، 2008.
- (2) فواز جرادات: دليل البحث التربوي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (إدارة التربية)، تونس، 2011.
- (3) مجدي صلاح طه المهدي: البحث العلمي التربوي بين دلالات الخبراء وممارسات الباحثين، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية (مصر)، 2007.

4) وزارة التربية الوطنية: النظام التربوي والمناهج التعليمية، سند تكويني لفائدة مديري المدارس الابتدائية، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، الحراش (الجزائر)، 2004.

2. المقالات:

- 1) عمرو عيسى وقدرية السلنكي: متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في مواجهة بعض أزمات التعليم قبل الجامعي في مصر، مجلة تطوير الأداء الجامعي، المجلد 22، العدد 01، أبريل 2023.
- 2) فتون أحمد الغفير: متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في تحقيق مجتمع المعرفة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية في جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية، المجلد 36، العدد 02، 2020.
- 3) مجيد صادق العلاق: المشكلات التي تواجه البحث التربوي في وزارة التربية، مجلة كلية التربية الأساسية، مجلد 15، العدد 65، 2010.
- 4) ياسر فتحي الهنداوي المهدي وآخرون: آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر الباحثين والممارسين، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 03، العدد 11، نوفمبر 2014.

3. الرسائل العلمية:

- 1) عوض إبراهيم محمد العيافي: أولويات البحث التربوي نحو تطوير المعلم في ضوء تحديات المعاصرة التي تواجه التربية الإسلامية من وجهة نظر المشرفين التربويين بمنطقة مكة المكرمة، بحث مكمل لنيل درجة الماجستير في التربية الإسلامية والمقارنة، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1428/1429 هـ.

4. المنشورات الوزارية:

- 1) النشرة الرسمية للتربية الوطنية، العدد 593، سبتمبر-أكتوبر 2017.
- 2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 4، 27 جانفي 2008.
- 3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، 23 أبريل 1976.

5. المواقع الإلكترونية:

-
- (1) مرصد الألكسو (نشرات وإحصائيات)، لا يوجد تاريخ، تطور نسبة نفقات البحث والتطوير من الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية، <https://observatory.alecso.org/Data/?p=1253>
- (2) وكالة الأنباء الجزائرية، 2022، الدولة أنفقت نحو 57 مليار دج على البحث العلمي خلال السنوات السبع الأخيرة، - <https://www.aps.dz/ar/economie/123601>